

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

هو الركن الثاني ابن عرفة المستعير قابل ملك المنفعة فلا يعار كافر عبدا مسلما ولا ولد والده وقول ابن الحاجب أهل للتبرع عليه قاصر لأن الكافر والولد أهل التبرع عليه وجواب ابن عبد السلام بأن مراده بالمستعار بخصوصيته يرد بأن كل كلام لا يصح كذلك لصحة تغييره بما به يصح أنه البناني إنما يقال هذا حيث لا قرينة على الفيد وهي موجودة هنا في كلام ابن الحاجب والمصنف وهو تعقيبه بقوله لا كذمي مسلما ومفعول إعاره المضاف لفاعلة قوله عينا أي ذاتا ل استيفاء منفعة منها مع بقاء الذات وهذا هو الركن الثالث ونعت منفعة ب مباحة اللخمي الإعاره هبة المنافع دون الرقاب ابن شاس فلا تعار المكيلات ولا الموزونات وإنما يكون قرضها لأنها لا تراد إلا لاستهلاك أعيانها إلا أن يستعيرها كالصيرفي يجعلها بين يديه ليرى أنه ذو مال فيقصده البائع والمشتري فهذه تضمن إذا لم تقم البينة على تلفها ولا تضمن مع الشهادة عليه ومن شروط المستعار كون الانتفاع به مباحا فلا تعار الجواني للتمتع بهن ويكره إخدام الأمة إلا لمحرم أو امرأة أو صبي وذكر بعض مفهوم أهل التبرع عليه فقال لا تصح إعاره كذمي بكسر الذال المعجمة والميم مشددة رقيقا مسلما لإذلال المسلم الكافر وهو ممنوع قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقال عز وجل والله العزة ورسوله وللمؤمنين وأولى لحربي ودخل بالكاف المصحف والسلاح لقتل مسلم والإساءة لشرب نحو خمر ولا تصح إعاره جارية لوطء للإجماع على أنه لا يحل إلا بملك تام أو نكاح والأحسن إبدال وطاء بتمتع وهذا وما بعده مفهوم مباحة أو أي ولا تصح إعاره جارية لخدمة ل رجل غير محرم لها لتأديتها لاختلائه بها وظاهره ولو مأمونا أو له أهل ولو كانت الأمة متجالة أو كان الرجل شيئا فانيا وللخمي جوازها للمأمون